الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/EM.31/3
19 February 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
اجـــتماع الخـــبراء المعني باشتراك البلدان النامية في
القطاعات الجديدة والدينامية من التجارة العالمية:
استعراض قطاع الطاقة
جنيف، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

تقرير اجتماع الخبراء عن اشتراك البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية من التجارة العالمية: استعراض قطاع الطاقة

المعقود في قصر الأمم، جنيف،

في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر
إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول -	ملخص أعدّه الرئيس.....	٢
الثاني -	المسائل التنظيمية.....	١٢
المرفق		
الحضور.....		١٣

(A) GE.07-50257 130307 130307

الفصل الأول

ملخص أعدّه الرئيس

ألف – مقدمة

١- أناط توافق آراء ساو باولو بالأونكتاد ولاية إجراء استعراضات قطاعية بشأن القطاعات الدينامية للتجارة العالمية (توافق آراء ساو باولو، الفقرة ٩٥). وقد قررت لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، في دورتها التاسعة (آذار/مارس ٢٠٠٥) إجراء استعراضات سنوية تحت رعاية اجتماعات الخبراء المعنية بتعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية من التجارة العالمية[(١)].

٢- وأجرى اجتماع الخبراء، الذي انعقد في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، استعراضاً لقطاع الطاقة. وألقى السيد عبدو العزيز صو الوزير السنغالي المعني بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والسيد سوباتشاي بانتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد بياناً أثناء الجزء الافتتاحي.

باء – التكيف مع اقتصاد الطاقة المتغير

٣- حدثت في السنوات الأخيرة تغييرات بارزة في أسواق الطاقة العالمية. فقد ازدادت أسعار النفط بشكل حاد وازداد معها القلق على أمن الإمدادات من الطاقة مع إمكانية أن يظل أثر هذين العاملين ماثلاً في بيئة الاقتصاد الكلي لبعض الوقت مستقبلاً. والآثار المترتبة على هذه التغييرات في النمو والتنمية الاقتصاديين في طياتها خطر جسيم خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً ولأفريقيا. بيد أن الوضع الجديد أتاح أيضاً فرصاً للبلدان النامية من جهة الوصول إلى أسواق جديدة والحد من الفقر.

٤- ولوحظ أن الزيادات الأخيرة في أسعار النفط اختلفت عن صدمات أسعار النفط السابقة من حيث إنها لم تفض إلى كساد. وذلك راجع إلى أن اعتماد العالم على النفط قد تناقص خاصة بالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تمثل الواردات النفطية فيها حالياً ثمانية في المائة من الصادرات إليها مقارنة بـ ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٠.

٥- وهناك أسباب ثلاثة كامنة وراء هذا التطور هي: أولاً، أن الانخفاضات الكبيرة في استهلاك النفط نتجت عن الاستعاضة عن النفط بغيره من مصادر الطاقة. ثانياً، أفضت التطورات التكنولوجية إلى تحقيق وفورات للطاقة في العمليات الصناعية والنقل. ثالثاً، وهذا هو الأهم أن القطاعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة مثل إنتاج المصنوعات أصبح يستأثر بحصّة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة اليوم أصغر من الحصة التي استأثر بها

---

(١) تندرج القطاعات الدينامية والجديدة من التجارة العالمية ومنتجاتها في فئات عامة ثلاث من المنتجات هي: (أ) القطاعات التي أبدت باستمرار نمواً عالياً واستأثرت بحصة متزايدة من التجارة العالمية بما فيها القطاعات التي كان فيها للبلدان النامية وجود تصديري ملموس؛ (ب) والقطاعات والبنود القائمة بالفعل ولكنها مدرجة حديثاً في قائمة الأنشطة التصديرية للبلدان النامية؛ (ج) ومجالات تجارة جديدة تماماً تتمتع فيها البلدان النامية بميزة مقارنة محتملة.

منذ ٢٥ سنة خلت، على حين أن القطاعات التي تستخدم الطاقة بشكل محدود نسبياً كالخدمات أو تكنولوجيا المعلومات قد لعبت دوراً أهم بكثير. بيد أن الاستخدام الكثيف للطاقة في البلدان النامية ما زال يستأثر بنسبة عالية نسبياً من الناتج المحلي الإجمالي.

٦- وإن تأثير أسعار النفط الخام الأعلى مستوى والأكثر تقلباً مختلف بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط عنه بالنسبة للبلدان المستوردة له. وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، من شأن ضرر أكبر أن يلحق بالبلدان المستوردة للنفط التي يسبب فيها تصاعد فواتير الاستيراد في آثار ثانوية أو عرضية تمس كافة قطاعات الاقتصاد، تكون مصحوبة بزيادات في التضخم والبطالة والديون الخارجية. وقدِّر أن الزيادة بعشرة دولارات أمريكية في البرميل الواحد تفضي، في المتوسط، إلى تدن بنسبة ١,٥-٣ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية. ومن نتائج ذلك ما تمثل في تفاقم المديونية حيث إن البلدان النامية اضطرت إلى الاستدانة الخارجية المتزايدة لتمويل وارداتها من الأغذية والنفط.

٧- وسيتعين على البلدان المصدرة للنفط أن تتصدى لمشكلة الضغط على سعر الصرف الحقيقي الممكن أن يتسبب في "داء هولندي" فضلاً عن البت في كيفية استثمار العوائد غير المتوقعة. وعلى سبيل المثال وفي عام ٢٠٠٤ ثم ٢٠٠٥، تلقت حكومات تسعة بلدان أفريقية مصدرة للنفط ما يزيد على ١٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل إيرادات غير متوقعة. من ناحية أخرى، لوحظ أن تناقص قيمة دولار الولايات المتحدة قلل الأثر الإيجابي، من منظور التجارة، بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط وقدَّر الخبراء من هذه البلدان أن تزايد أعداد السكان، في الأثناء، يجعل الإيرادات النفطية الحقيقية بحسب الفرد أدنى في الواقع في الظرف الراهن مما كانت عليه في السبعينات.

٨- وعلى صعيد الاقتصاد الجزئي تتشابه الآثار بالنسبة للبلدان المصدرة والبلدان المستوردة على السواء وتتمثل في جملة أمور في حالات انخفاض في دخل الأسر المعيشية، وحالات نقص في الوقود وزيادات في التكلفة عرقلت سير الأعمال التجارية وقوضت القدرة التنافسية في مجال التصدير. وواجهت البلدان التي تعاني من ارتفاع مديونيتها والتي هي مستوردة صافية للأغذية وبلدان غير ساحلية في أفريقيا، بصورة خاصة، مشاكل خطيرة ناجمة عن الزيادات في أسعار النفط، متسببة في تناقص الموارد المتاحة للأنشطة الحكومية بما في ذلك برامج الحد من الفقر.

٩- ونوقشت سبل ممكنة عديدة للتصدي للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية، مع التشديد بخاصة على التدابير الرامية إلى الحدّ من الآثار في البلدان المستوردة للنفط. وجرى التسليم أيضاً بأن الحوار ما بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له والتعاون فيما بين مختلف مجموعات البلدان، بما في ذلك التعاون على أساس إقليمي، هما من العناصر الحاسمة في أي سياسة من السياسات التي يراد رسمها.

١٠- ولاحظ الخبراء أثر تصاعد أسعار النفط الإيجابي في تنمية مصادر بديلة للطاقة، لا سيما أشكال الطاقة المتجددة مثل الوقود الأحيائي والطاقة الهوائية وطاقة المد والجزر وطاقة الأمواج والطاقة الشمسية. وشددوا على أهمية قواعد لعبة متكافئة في مجال إنتاج وتجارة أنواع الوقود الإحيائي بما في ذلك الحاجة لخفض وإزالة الحواجز التجارية والإلغاء التدريجي للإعانات التي هي عامل في تشويه التجارة.

١١- وتمت، خلال المناقشات، التوصية باتخاذ مجموعة التدابير التالي ذكرها:

- من الضرورة بمكان تحديد تشكيلة الأنشطة المتعلقة بالطاقة على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية؛

- ينبغي القيام، على المستوى المتعدد الأطراف، برسم سياسة عالمية في مجال الطاقة تركز على التعاون والحوار بين المنتجين والمستهلكين؛

- ينبغي أن تختلف مجموعات الأنشطة المتعلقة بالطاقة باختلاف الموارد الطبيعية المحلية والإقليمية؛

- يمكن إنشاء صندوق لتثبيت أسعار النفط كما يمكن الأخذ بنظام لأسعار النفط المتمايزة تعكس الظروف الاقتصادية السائدة في البلدان ويتم تشغيل هذا النظام أثناء فترات الأزمات؛

- العمل على أن تكون التسهيلات المتعلقة بالتمويل التعويضي المقدم من المؤسسات المالية الدولية تسهيلات أكثر ملاءمة للمستخدم حتى تتمكن البلدان المستوردة للنفط من الاعتماد عليها بشكل أكثر كثافة؛

- يمكن إنشاء صندوق أفريقي للنفط للمساعدة على الحدّ من آثار الأسعار النفطية العالية في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط الفقيرة، بجانب النظر في أشكال أخرى من الدعم المتبادل فيما بين البلدان النامية؛

- ينبغي تشجيع الحوار بين المنتج والمستهلك الذي ينخرط فيه الطرفان ويدور على أساس من تكافؤ قواعد اللعبة في الميدان؛

- ينبغي أن يؤدي قطاع المنشآت دوراً في تصميم الاستجابات التقنية والتنظيمية المبتكرة للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في مجال الطاقة.

جيم - أنواع الوقود الأحيائي

١٢- باعتبار أن أسعار النفط الحالية تفوق بشكل كبير أسعاره خلال السنوات الماضية وبالنظر إلى تعاظم المخاوف من الاحترار العالمي انصب اهتمام صانعي السياسات والمستهلكين على الظفر ببدائل للنفط بجدية أكبر منذ أواسط السبعينات. وأنواع الوقود الأحيائي - الوقود المستمد من الكتلات الأحيائية - قد يتيح إضافة واعدة. وتم التذكير بأن من الممكن تحقيق الأهداف الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال زيادة إنتاج أنواع الوقود الأحفوري واستخدامه التجارة الدولية في هذا الوقود. ومن بين تلك الأهداف الخفض في فواتير استيراد النفط والأمن الأفضل في مجال الطاقة وتنويع مصادر الطاقة وتنويع الناتج الزراعي والتسريع بتنمية المناطق الريفية وتوفير عمالة أفضل والمساهمة في التقليل من الآثار المناخية والفرص لتصدير سلع الطاقة.

١٣- وأوصى الخبراء بأن تتخذ البلدان، قبل أن تضع الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالوقود الأحيائي، بعض القرارات الحاسمة التي منها على سبيل المثال ما إذا كان المراد من إنتاج الوقود الأحيائي هو أمن الوقود المستخدم في النقل أو كبديل أعم في مجال الطاقة؛ وما هي المتطلبات المتعلقة بقطع الأراضي، وما هو حجم التحول التكنولوجي المستحب. وكان عليهم أن يفكروا أيضاً في الآثار الاقتصادية والبيئية؛ وفي تمشي أنواع الوقود الأحيائي مع الهياكل الأساسية القائمة المعتمدة في توصيل الطاقة واستخدامها والتفكير كذلك في أوجه الاستخدام التي ينافس بعضها البعض على الانتفاع بالكتلة الأحيائية.

١٤- وهناك عدد كبير من البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي تقوم بتنفيذ أهداف محددة ترتكز على المزج بين أنواع الوقود وتوفير شتى أنواع الإعانات والحوافز لدعم الصناعات الوليدة في مجال الوقود الأحيائي. ومن شأن تطورات كهذه أن تستحث الطلب العالمي المستدام على أنواع الوقود الأحيائي والإمداد منه للسنوات المقبلة. وذلك بدوره من شأنه أن يطلق العنان لتغيير عميق في الاقتصاد الزراعي العالمي.

١٥- وشكلت التعريفات والإعانات المرتبطة بالحجم والتخفيضات الضريبية التي تُمنح ودعم تشييد معامل تكرير النفط والدعم المقدم لإنتاج المواد الخام أدوات رئيسية استخدمتها بلدان متقدمة عديدة على المستوى الوطني ودون الوطني وحتى على مستوى الحكومات المحلية لتمكين صناعة الوقود الأحيائي المحلي من البقاء والازدهار. وكان لتدابير الدعم في البلدان المتقدمة آثاره على المنتجين والمستهلكين في البلدان النامية.

١- الوقود الأحيائي والأمن الغذائي

١٦- هناك شاغل كبير كان محل بحث أثناء الاجتماع ألا وهو أن النمو المتسارع في الطلب على المواد الخام التي تستخدم لإنتاج الطاقة - كالحنطة وقصب السكر والبذور الزيتية - يمكن أن يحوِّل مساحات زائدة عن اللزوم من الأراضي الزراعية إلى أراض لإنتاج المحاصيل التي تستخدم في إنتاج الوقود فيتعرض الأمن الغذائي للخطر. وأسعار الطاقة التي تجاوزت حدّ ٣٠ إلى ٣٥ دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد أثرت بصورة مباشرة على الأسعار الزراعية وجعلت عدداً من الخامات الزراعية القابلة للدوام اقتصادياً مصادر للإمداد بالطاقة. بيد أن هناك فوارق مهمة في القدرة التنافسية تختلف باختلاف البلدان والخامات. وكان التحدي الرئيسي المطروح في مجال السياسة العامة، في نهاية المطاف، هو الحفاظ على مزايا تجدد الزراعة دون الإضرار بالأمن الغذائي.

١٧- وهناك قضية ذات صلة وهي تأثير الأسعار الآخذة في الارتفاع للسلع الأساسية الزراعية بالنظر لاستخدامها كمواد أولية لإنتاج الطاقة، في قطاعات مختلفة من السكان في البلدان النامية. فعلى حين أن الزيادة في الأسعار الزراعية تعود بالفائدة فيما يحتمل على ٢,٥ مليار نسمة يعتمد معاشهم على القطاع الزراعي يتعرض صغار ملاك الأراضي والعمال الزراعيون الذين لا يملكون أراض وفقراء الحضر لمخاطر بالغة في الأجل القصير على الأقل. وقد تدعو الحاجة إلى النظر في قواعد للتنفيذ وتدابير مؤقتة للتعويض. وقُدمت في هذا الخصوص بعض الاقتراحات وهي:

- يتوجب على الحكومات أن تواصل الاستثمار في هياكل التوزيع الأساسية للحد من تكاليف الصفقات التي تُبرم بين المزارعين والأسواق النهائية؛

- لا يفيد من الزيادات السعرية على الأغلب إلا النظام التسويقي أما أثره في المناطق الريفية فضئيل إن لم يتم التصدي لخفض تكاليف التسويق؛

- وفي حالة صغار ملاك الأراضي، قد يؤدي غياب حقوق الملكية الواضحة وآليات التنفيذ إلى تلاشي مصالحهم وحلول مصالح الكبير والقوي محلها؛

- هناك حصة لا يستهان بها من القيمة المضافة الجديدة التي تولدت كان لا بد أن تصل إلى المزارعين والمناطق الريفية وكان ذلك من شأنه أن يخلق فرصاً اقتصادية في القطاعات الاقتصادية التي ينتمون إليها؛

- يعتبر تعزيز الفرص أمام الملكية المحلية والتشديد على التنمية المستدامة عناصر أساسية لتأمين اشتراك أصحاب المشاريع الريفيين؛

- إن الحوافز الحكومية، إن هي نفذت، وجب أن تتحيز لصالح الملكية وبالقدر الذي ينفع المجتمعات المحلية الريفية.

٢- الإنتاج العالمي والتجارة الدولية

١٨- يعتبر الإيثانول حالياً سلعة أساسية تتسم بحيويتها البالغة في مجال الإنتاج والتجارة الدولية مسجلة نمواً قوياً. فقد ازداد الإنتاج العالمي من الإيثانول من أقل من ٢٠ مليار لتر عام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد على ٤٠ مليار لتر عام ٢٠٠٥. وقد شهدت التجارة الدولية في الإيثانول توسعاً قوياً. وواجهت الصادرات من الوقود الأحيائي تدابير تعريفية وغير تعريفية في البلدان المتقدمة. فالتعريفات الاستيرادية تبلغ ١٤ سنتاً للتر الواحد في الولايات المتحدة و٠,١٩ يورو للتر الواحد في الاتحاد الأوروبي. والمخططات التقليدية الخاصة المعمول بها في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سمحت بالفعل باستيراد كميات معينة من الإيثانول معفية من الضرائب. أما القدرة التنافسية لأنواع الوقود الأحيائي المحلية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فتعتمد على الإعانات والتعريفات الاستيرادية.

١٩- والتجارة الدولية المتزايدة في أنواع الوقود الأحيائي وما يتصل به من المواد الخام وفرت فرص ربح لكل البلدان. والنظام التجاري الأكثر ليبرالية سيسهم إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية وذات الكفاءة في مجال الطاقة والبيئية والاجتماعية التي تتوخاها جميع البلدان من خلال إنتاج واستخدام أنواع الوقود الأحيائي المعزز.

٢٠- ومع ما هو متوقع من زيادة بالغة في التجارة في المواد الخام وفي أنواع الوقود الأحيائي، فإن الإنتاج المستدام في سبيله إلى أن يصبح شاغلاً رئيسياً ويجري النظر فيه حالياً بوصفه من المقتضيات الممكنة للوصول إلى الأسواق. وإصدار الشهادات المتعلقة بأنواع الوقود الأحيائي والمواد الخام ووضع العلامات لها يظل مشكلة معقدة. وقد لاحظ الخبراء أن هناك حواجز تجارية لا ضرورة لها يمكن تفاديها من خلال عملية وضع للمعايير منصفة وتتسم بالمشاركة الواسعة النطاق والشفافية والنظر في إصدار الشهادات ببناء القدرات في البلدان النامية.

٣- سبيل الحصول على إمكانية التمويل

٢١- إن تمويل مشاريع الوقود الأحيائي، خاصة في البلدان النامية، يعتبر مسألة محورية بالنسبة لاستدامة إنتاج الوقود الأحيائي. والشروط المسبقة لجعل تمويل إنتاج الوقود الأحيائي ذا جاذبية هي نفس الشروط المتعلقة بالمشاريع الزراعية التقليدية ولكن التجربة في هذا الميدان محدودة إلى حد كبير. وقد شدد الخبراء على إمكانات آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو. وقد تمت الإشارة إلى أن هناك غياباً شبه كامل لمشاريع آلية التنمية النظيفة التي تنطوي على وقود أحيائي سائل في قطاع النقل أو في استبدال الطاقة غير المتجددة بوقود أحيائي قابل للتجدد في قطاع الأسر المعيشية. والفجوة راجعة إلى حد كبير إلى غياب منهجيات لآلية التنمية النظيفة الموافق عليها فيما يخص أنشطة المشاريع المتصلة بالطاقة الحيوية هذه.

٢٢- وتمت الإشارة إلى أن هناك تحديات منهجية وغيرها تواجه في النهوض بمشاريع الوقود الأحيائي ولكن تم التشديد على أن هذه التحديات يمكن التغلب عليها وأن التصدي لها سيتيح الاستثمار في الطاقة الأحيائية وينمي الفرص أمام البلدان النامية للمشاركة في سوق المحروقات العالمية.

٢٣- وقدم الخبراء بعض الأمثلة الواعدة على مشاريع الوقود الأحيائي التي طُورت في أفريقيا. وهذه الأمثلة بإنتاج الديزل الأحيائي من أشجار الجاتروفا. وهناك مشروع تجاري مُوِّل تمويلاً خاصاً من مستثمرين من مالي وآخرين أوروبيين هم أطراف في المشروع المشترك. وكان المتوقع أن تتولَّد آثار إيجابية عديدة عن ذلك المشروع تتمثل في دخل أفضل للمزارعين مقارنة بالحصائل النقدية العادية من القطن، وإدارة أفضل للأراضي، وتحسن أوضاع التربة والمساهمة في التقليل من آثار التغير المناخي وخلق فرص العمالة.

٢٤- كما وضع بنك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للاستثمار والتنمية والحكومة الغينية استراتيجية وطنية لتمويل سلسلة توريد بأكملها لإنتاج الديزل الأحيائي وتقدم المصرف باقتراح إنشاء صندوق أفريقي للوقود الأحيائي لتمكين وترشيد تمويل عملية تطوير سلسلة الإمداد بالوقود الأحيائي.

٤- البُعد التكنولوجي للوقود الأحيائي

٢٥- فرقت المناقشات التي دارت بين الجيل الأول والجيل الثاني من الوقود الأحيائي. فالجيل الأول من الوقود كانت من نوع الديزل الأحيائي المستخرج من بذر اللفت وفول الصويا وعباد الشمس والجاتروفا وجوزة الهند والنخل وزيوت الطبخ المعادة التدوير والزيوت النباتية النقية؛ والإيثانول الأحيائي من الحبوب والمحاصيل السكرية. أما الجيل الثاني من الوقود الأحيائي فهو مستخرج من الإيثانول من السليولوز اللخنيني (فضالة المحاصيل، الأعشاب، المحاصيل الخشبية) عن طريق التميؤ الإنزيماتي والوقود الكيميائي الحراري.

٢٦- والجيل الأول من أنواع الوقود الأحيائي كان يشكو من قيود متعددة. فعملية إنتاجه كانت منافسة للاستخدامات الغذائية وكانت النباتات تستخدم على النحو الأمثل في سبيل إنتاج الغذاء وليس لإنتاج الطاقة. وكان هناك جانب واحد فقط من النباتة هو الذي يتحول إلى وقود أحيائي. وكانت لها فوائد متواضعة فيما يتعلق بالتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة ما عدا إيثانول القصب السكري. والتكاليف التي تتطلبها عالية نسبياً فيما عدا إيثانول القصب السكري في البرازيل بالنظر لارتفاع تكاليف المواد الأولية.

٢٧- أما الجيل الثاني من الوقود الأحيائي فقد كانت له بعض المزايا الواضحة. إذ في الإمكان العناية بالأشجار لمميزاتها في إنتاج الطاقة وليس إنتاج الأغذية، وهناك جانب لا بأس به من النباتة يمكن تحويله إلى وقود. ومكّن "التكرير الأحيائي" من الاستخدام الأمثل للنباتات. وهناك طاقة هائلة ومزايا بيئية. وأنواع الوقود هذه تتميز باستخدامها الأكثف لرأس المال من الجيل الأول من الوقود الأحيائي ولكن تكاليف المواد الخام أدنى من غيرها.

٢٨- كما تفرق الجهات المشاركة بين الجيل الثاني من الوقود الأحيائي الحراري الكيميائي والبيولوجي. فالوقود الحراري الكيميائي يسمح بإتمام استخدام الكتلة الحيوية ويتيح درجة أعلى من مرونة المادة الخام. وتتاح حالياً في الأسواق تكنولوجيات التحويل. ويستدعي الأمر حدوث اختراقات في مجال البحث والتطوير لتحسين التحويل وخفض التكاليف. وتكاليف المشاريع تعتبر إلى حد ما أقل تأثراً بالحجم من الوقود الحراري الكيميائي.

دال - النفط والغاز في أفريقيا وأقل البلدان نمواً

٢٩- وجه المشاركون النظر إلى أن ملامح قطاع النفط والغاز في أفريقيا تعززت بفضل تزايد القدرات والاستثمار والتجارة وكذلك بسبب تركيز أقاليم أخرى على أفريقيا بشكل أكبر بالنظر للشواغل الجادة التي يثيرها الحرص على أمن الطاقة وقضايا عدم الاستقرار والأمن المتعلقة بالجهات المنتجة التقليدية كالشرق الأوسط. وللآثار أبعاد ثلاثة هي: التعاون الإقليمي في عموم أفريقيا؛ الفرص المتاحة للتجارة بين بلدان الجنوب والتدفقات الاستثمارية كما تتجلى في الاستثمار المتزايد بسرعة من كل من الصين والهند في جملة بلدان أخرى، والاعتبارات الاستراتيجية للنفط والغاز في إعادة تشكيل العلاقات بين الشمال والجنوب وخاصة العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

٣٠- وكانت للعالم على الدوام مصلحة في أفريقيا فيما يتعلق بالسلام والأمن والتنمية والآن الطاقة كذلك. وعلى صعيد أفريقيا فإن إقامة الروابط بين قطاع الطاقة وقطاع غير الطاقة يمثل أولوية لتحقيق أكبر قدر من المكاسب للمنتجين ولتسوية المشاكل الممكنة مثل المشكلة التي تنعت بلعنة الموارد ومن أجل التقليل إلى أدنى حد من التكاليف بالنسبة للمستوردين. والكيفية التي استجابت بها أفريقيا في ذلك السياق توفر دروساً لغيرها من المناطق ولكن كان لأفريقيا أيضاً أن تتعلم الدروس التي مرت بها غيرها من المناطق سابقاً. وأقل البلدان نمواً ومعظمها من البلدان المستوردة هي أشد البلدان تأثراً برغم أنها من أقل البلدان استخداماً للطاقة بشكل كثيف وذلك هو مكمن التناقض بالنسبة لتلك البلدان.

٣١- وهناك قضية رئيسية تتمثل في كيفية استثمار المكاسب غير المتوقعة من أسعار النفط العالية لتأمين مقتضيات التنمية مستقبلاً. ولم تكن هناك رابطة إيجابية تلقائية بين الإيرادات التي تتولد عن استغلال الموارد الطبيعية وبين الإنفاق الذي من شأنه أن يدعم التنوع الاقتصادي ويزيد في الرفاه الاجتماعي - على النقيض من ذلك. والدخول الجيدة الناجمة عن الاحتياطي النفطي كانت مرهونة بحسن الإدارة وجودة المؤسسات. ولذلك يتعين على البلدان أن تحسن مستوى الإدارة فيها ونوعية مؤسساتها للتغلب على الأثر السياسي والاقتصادي السلبي الذي ينجم عن استغلال الموارد الطبيعية في غير ذلك من الأحوال. وبناء القدرات لا يمكن أن يساعد حين لا تكون هناك إدارة جيدة أو رغبة سياسية.

٣٢- كما أن أفريقيا بحاجة إلى أن تقف موقفاً استثمارياً أكثر فاعلية من ذي قبل، رهناً باستيفاء بعض الشروط التي منها توافر بيئة استثمارية آمنة وجيدة؛ وإطار تنظيمي أفضل، وقدرة أكبر على التمويل لدى الشركات المحلية وإدارة الأموال؛ والدراية الفنية ونقل التكنولوجيا؛ وأرضية تقوم عليها الاندماجات والاحتيازات. وللتصدي لهذا الوضع، ينبغي تطوير صندوق استثماري طويل الأجل (من ٥ إلى ٨ سنوات) لإدارة الإيرادات النفطية، باستخدام الكفاءات المحلية التي هاجرت إلى الخارج والتمكين من تنمية الكفاءات في قطاعات غير قطاع الطاقة (كالاتصالات السلكية واللاسلكية مثلاً والبرامجيات والمالية والسياحة). وتم إبراز الهياكل القائمة في كل من الكويت وكوريا الجنوبية بوصفها من دراسات الحالات بشأن أفضل الممارسات التي يفيد الوقوف عليها.

٣٣- وتمت الإشارة إلى أن هناك بلداناً أفريقية عديدة، منها بالخصوص أقل البلدان نمواً، تأثرت تأثراً سيئاً شديداً من جراء ارتفاع أسعار النفط، التي يُعتقد أنها لا تعكس أساسيات العرض والطلب وإنما هي نتيجة للتلاعب. وقد كانت عواقب ذلك عامة فعرقلت التنمية واستنفدت أموالاً نادرة كانت ستستخدم في غير ذلك من الحالات لأغراض التنمية وخاصة التعليم. وتمثلت مضاعفات هذا الوضع في تدفق الهجرات بأعداد كبيرة من أفريقيا إلى أوروبا. وأشار المشاركون إلى احتمال إقامة نظام دولي أو إقليمي لجعل الطاقة في متناول البلدان الفقيرة المستوردة للنفط، بوجود صندوق يستخدم عندما ترتفع الأسعار إلى مستويات معينة تتجاوز ما هو محدد وذلك بغية جعل النفط في متناول البلدان الفقيرة المستوردة الصافية للطاقة. وهناك أيضاً حاجة إلى استغلال الإمكانيات التي تتيحها أنواع الوقود الأحيائي. إذ إن نحو ٨٠ في المائة من أراضي أفريقيا لا تُزرع في الظرف الراهن ويمكن أن تستخدم لإنتاج الوقود الأحيائي، مما سيعود بالنفع الكبير لا من حيث تشكيلة موارد الطاقة ولكن أيضاً من ناحية توليد العمالة والثروة. وهناك ما ينبغي الاضطلاع به فوراً لاغتنام فرصة كهذه.

٣٤- وعلى حين أن صناعة النفط والغاز هي من بين أهم الأدوات المولدة للثروة بالنسبة لأفريقيا، قليلون هم أصحاب المشاريع المحليون المشتركون في هذه الصناعة وقليلة هي الروابط القائمة لكفالة امتداد أثر ذلك إلى الاقتصاد بوجه أعم. وهناك تحدٍ رئيسي ماثل يكمن في العمل على تحسين القدرات المحلية في مجال الأسعار والكفاءة النوعية والتقنية. وفي بعض البلدان مثل نيجيريا هناك سياسة نشطة محلية المحتوى تحولت إلى سياسة لتطوير صناعة النفط والغاز لتتحول هذه الصناعة إلى عامل حافز على خلق الوظائف والنمو الوطني من خلال تطوير القدرة المحلية للبلد وتأمين اشتراك النيجيريين في أنشطة النفط والغاز دون تعريض المعايير للخطر. وتمثلت العائدات في حصة أكبر من المليارات العشرة من دولارات الولايات المتحدة التي تستأثر بها عقود الخدمات السنوية التي تُمنح للصناعة، ومنها نحو مليار واحد من دولارات الولايات المتحدة فقط كانت من نصيب أصحاب المشاريع المحليين. وتمت الإشارة إلى أن هناك عوائق جدية تعرقل جهود أصحاب المشاريع المحليين الذين ينافسون نظراءهم الأجانب، من قبيل عدم كفاية الأموال في الأسواق المحلية، وارتفاع تكلفة الاقتراض، وانعدام الدعم من شركات النفط الكبرى الممكن أن يعزز الائتمانات التي تُقدم للشركات المحلية. ويمكن التغلب على هذه المصاعب بواسطة الفهم الأفضل لتقنيات التمويل الهيكلي.

٣٥- وقد حدد المشاركون مجالات حرجة خمسة تدعو فيها الحاجة لبناء خطط صارمة لتنمية قطاع الطاقة:

- تحليل الاتجاه السائد في قطاع النفط المتغير لحفز التنمية والتقليل من الفقر؛

- رسم سياسات لمساعدة المستوردين في سياق يتميّز بارتفاع الأسعار وتقلبها، بما في ذلك التمويل التعويضي والتعاون بين المستورد والمنتج؛

- تشجيع الاستخدام ذي التوجّه الإنمائي لما يتحقق من أرباح غير متوقعة؛

- تفادي آثار لعنة الموارد بالزيادة في المحتوى المحلي وإقامة الروابط مع القطاعات الأخرى؛

- إنشاء ميدان تتكافأ فيه فرص الإنتاج والتجارة في الوقود الأحيائي من خلال إزالة الموانع التجارية والحواجز والإعانات.

٣٦- ونجاح خطط كهذه يعتمد اعتماداً حرجاً على تدابير داعمة في مجالات تشمل توزيع التكاليف والتعاون الإقليمي من خلال حوار تعاوني ومنتج وإدارة المخاطر السعرية ومن شأنه أن يتطلب من المجتمع الدولي وضع ترتيبات تمويل تعويضي تتخطى التسهيلات القائمة. وسيلزم أن تتخذ خطوات تساعد في التغلب على التحديات التي تشكلها المرافق الأساسية السيئة وتحديد الأسعار بشكل لا يُجدي وارتفاع تكاليف التمويل والمشاكل التي تلازم القدرة على التكرير وتطوير محتوى محلي أعلى توفره الجهات المحلية المقدمة للخدمات.

هاء - دور الأونكتاد

٣٧- حث المشاركون الأونكتاد على أن يواصل ويدعم عمله في مجال الطاقة والتجارة والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق ينبغي أن يتجه التشديد إلى ما يلي:

- رصد وتحليل الآثار التجارية والإنمائية لاقتصاد الطاقة المتغير وسياسات الطاقة الوطنية والدولية بما في ذلك الأثر الذي يلحق بالنمو الاقتصادي والتقليل من الفقر؛ والقدرة على المنافسة في مجال التصدير؛ والآثار القطاعية؛ والحواجز التجارية؛ وتطوير ونقل التكنولوجيا؛ والحصول على خدمات الطاقة؛ ودور قضايا سياسة المنافسة؛

- تعزيز الحوار في مجال السياسات العامة الذي يركز على أمن الطاقة والتنمية المستدامة والحد من الفقر في البلدان النامية؛

- مساعدة البلدان النامية على أن تستغل الاستغلال التام الفرص التي تتيحها مصادر الطاقة المتجددة مثل الوقود الأحيائي والطاقة الهوائية والطاقة الشمسية. فمصادر الطاقة البديلة هذه يمكن أن تساعد في زيادة الدخول الريفية في البلدان النامية وتحسن أمن الدخل عن طريق التنويع وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية من خلال الحصول على طاقة بسعر معقول والمساهمة في رسم مسار إنمائي تقل فيه كثافة استخدام الكربونات؛

- إبراز القضايا التي تواجه البلدان النامية المستوردة للطاقة، بما في ذلك تحسين استخدام مرافق التمويل التعويضي فضلاً عن التعاون الإقليمي مثل التعاون بين المنتج والمستهلك على نحو يشمل

التعاون بين بلدان الجنوب من ناحية وبلدان الشمال وبلدان الجنوب من ناحية أخرى في الحد من أثر تقلبات أسعار النفط؛

- مساعدة البلدان النامية المصدرة للطاقة على رسم سياسات واستراتيجيات من أجل الاستخدام ذي التوجه الإنمائي للمكاسب غير المتوقعة حتى يحصل الأثر الإيجابي من ارتفاع الأسعار والعمل على استدامة هذه الآثار. ومن بين القضايا المهمة التي يلزم التصدي لها الاستثمارات الحرجة في قطاع الطاقة والقطاعات الأخرى ذات الصلة وتحسين المحتوى المحلي وإقامة الروابط الأفضل بالصناعات المحلية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأسواق منتجات الطاقة المتسمة بالكفاءة؛

- التشديد على أهمية ميدان تتكافأ فيه قواعد اللعبة في مجال إنتاج وتجارة الوقود الأحيائي، بما في ذلك الحاجة إلى خفض وإزالة الحواجز التجارية والإلغاء التدريجي للإعانات التي تتسبب في تشويه التجارة. والمستثمرون في مرافق تصدير الوقود الأحيائي المنتظرة في البلدان النامية بحاجة إلى التأكد من أن الأسواق ستكون مفتوحة أمامهم وأن المجال سيتسع للصادرات الكبيرة مما يتيح لها استغلال اقتصادات الحجم.

٣٨- كما أوصى المشاركون بإبقاء قضايا الطاقة والتجارة والتنمية المستدامة مدرجة على سبيل الأولوية في جدول أعمال الأونكتاد الثاني عشر الذي سيُعقد في غانا في عام ٢٠٠٨، مما سيتيح فرصة مهمة لمتابعة الأعمال الموجزة أثناء الاستعراض القطاعي الحالي. بالإضافة إلى ذلك دعوا إلى زيادة تعزيز الترتيبات المؤسسية في الأونكتاد لدى تناول قضايا الطاقة بما فيها الوقود الأحيائي.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف – انتخاب أعضاء المكتب

٣٩- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، عضوي مكتبه التاليين أسماؤهما:

الرئيس: السيد أرسين باليهوتا (أوغندا)

نائب الرئيس/المقرر: السيد أنتونيو سيمويس (البرازيل)

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٤٠- أقر اجتماع الخبراء، في الجلسة نفسها، جدول الأعمال المؤقت الذي عُمم في الوثيقة TD/B/COM.1/EM.31/1. وكان جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- اشتراك البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية: استعراض قطاع الطاقة

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم – الوثائق

٤١- عُرضت على اجتماع الخبراء، لأغراض نظره في البند الموضوعي من جدول الأعمال، مذكرة معلومات أساسية أعدتها أمانة الأونكتاد عنوانها "التكيف مع التغييرات الأخيرة في قطاع الطاقة: التحديات والفرص" (TD/B/COM.1/EM.31/2).

دال – اعتماد تقرير الاجتماع

٤٢- أذن اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية، للمقرر بأن يعد التقرير النهائي للاجتماع تحت سلطة الرئيس.

المرفق

الحضور*

١- حضر الاجتماع خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
الأرجنتين
إسبانيا
إكوادور
ألمانيا
أنغولا
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باكستان
البرازيل
بنغلاديش
بوتسوانا
بوليفيا
بيرو
تايلند
ترينيداد وتوباغو
الجزائر
الجمهورية العربية السورية
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
زامبيا
سانت كيتس ونيفيس
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
الصين
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنلندا
قطر
كولومبيا
الكونغو
الكويت
ماليزيا
المملكة العربية السعودية
موزامبيق
الهند
هندوراس
هنغاريا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليمن

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

---

* للإطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.1/EM.31/INF.1.

الاتحاد الأفريقي

المفوضية الأوروبية

جامعة الدول العربية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

مركز الجنوب

٣- وكانت وكالات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الاجتماع:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ

٤- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الاجتماع:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

منظمة التجارة العالمية

٥- وحضرت الاجتماع المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

الاتحاد العالمي لنقابات العمال الحرة

الاتحاد العالمي لنقابات العمال

الصندوق العالمي للأحياء البرية

٦- وحضر الاجتماع أعضاء الأفرقة التالية أسماؤهم:

السيد ميريان رادتزكي، أستاذ، جامعة لوليا للتكنولوجيا، السويد

السيد نيكولاس سركيس، رئيس مركز البحوث النفطية العربي، فرنسا

السيد بول ساليفان، أستاذ الاقتصاد، جامعة الدفاع الوطني، أستاذ مساعد في الدراسات الأمنية، جامعة جورج تاون، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة

السيد سعيد سراجمير، منتدى الطاقة الدولي، الرياض، المملكة العربية السعودية

السيد حسين الحاج، المدير التنفيذي، اللجنة الأفريقية للطاقة، الجزائر

السيد أحمد عراج جلال، قسم التخطيط والدراسات الاقتصادية، إدارة الطاقة النووية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، النمسا

السيد ستيفن كونين، كبير العلماء ومنسق معهد العلوم الأحيائية المتصلة بالطاقة، شركة النفط البريطانية، المملكة المتحدة

السيد أوليفييه جيسكار ديستان، مؤسسة المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، فرنسا

السيدة إيفا ريفيووس، رئيسة برنامج الصحة العامة والبيئة، منظمة الصحة العالمية، جنيف

السيد موريشيو تولماسكين، الرئيس، مجموعة البحوث المتعلقة بالطاقة، وزارة المعادن والطاقة، البرازيل

السيد كورادو كليني، المدير العام، وزارة البيئة، البر والبحر، إيطاليا

السيد رون ستينبليك، مدير البحوث مبادرة الإعانات العالمية، المعهد الدولي للتنمية المستدامة

السيد ألكسندر مولر، مساعد المدير العام، قسم التنمية المستدامة، الفاو، إيطاليا

السيد أندريه فاييج، أستاذ مساعد، منسق البحوث المتعلقة بإمدادات الطاقة ونُظم الإمداد، معهد كوبيرنيكوس، جامعة أوترخت، هولندا

السيد دانيل دي لا توري أوغارتي، مدير مساعد، معهد تحليل السياسات الزراعية، جامعة تينيسي، الولايات المتحدة

السيد جون كريستنسن، المدير، برنامج الأمم المتحدة للبيئة - مركز ريسو

السيد تيرنو بوكار تول، مدير التخطيط الاستراتيجي والمكلف بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتعاون، مصرف الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، توغو

السيد فرانسوا فاييو، نائب الرئيس، إيكو - كربون، فرنسا

السيد إيريك لارسن، مهندس بحوث، فريق تقييم تكنولوجيا الطاقة/تحليل سياسات الطاقة، معهد البيئة ببرينستن، جامعة برينستن، الولايات المتحدة

السيد أميلكار غيريرو، المدير، فريق بحوث الطاقة، وزارة المعادن والطاقة، البرازيل

السيد لو فولتن، موظف برنامج، النقل المستدام، شعبة مرفق البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المبجّل السيد فيليس موتاتي، وزير الطاقة، زامبيا

سعادة السيد عبد العزيز صو، الوزير المكلف بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، السنغال

السـيد بول ستيفنز، أستاذ في السياسات والاقتصادات النفطية، مركز الطاقة، قانون وسياسات الطاقة والمعادن، جامعة داندي، المملكة المتحدة

السيد فرانسوا كازانوفا، الموظف التنفيذي المسؤول، إدارة المخاطر الاستراتيجية، فرنسا

السيد فيكتور إيروموسيلي، مدير عام للمالية، نامبيمز (الشركة النيجيرية الوطنية للبترول)، نيجيريا

السيد أمادو ديوفو، الموظف التنفيذي المسؤول، الشركة النيجيرية للمنتوجات البترولية (SONIDEP)، النيجر

السيد غاري ستيل، المدير التنفيذي، CITAC، المملكة المتحدة

السيدة إيليتسا أ. جورجيفا، مديرة الخدمات الاستشارية، CITAC، المملكة المتحدة

السيد أنطونيو سيمويس، مدير إدارة الطاقة، وزارة العلاقات الخارجية، البرازيل
